

## الفصل الثامن

### التطورات النقدية والمصرفية

### والتطورات في أسواق الأوراق المالية

#### السياسة النقدية

شهد عام 1999 استمرار جهود الدول العربية، وبدرجات متفاوتة، في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي تهدف إلى المحافظة على التوازنات الاقتصادية العامة، وتهيئة الاقتصاد لتحقيق النمو القابل للاستمرار لرفع مستوى معيشة السكان وتوفير فرص العمل المنتج، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد لتسهيل اندماجه في الاقتصاد الدولي. وذلك من خلال توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية والإسراع بوتيرتها، وإزالة التشوهات في الاقتصاد لزيادة كفاءة تخصيص الموارد.

وفي هذا الإطار، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام اتباع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتناسب مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي مع توفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية لمختلف قطاعات الاقتصاد وبخاصة القطاع الخاص. ولزيادة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، اتجهت الدول العربية إلى تطبيق تلك السياسة في إطار اتسم بالتوجه نحو الاعتماد بدرجة أكبر على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بغية إعطاء دور أكبر لعوامل السوق، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية وزيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية.

وانطلاقاً من الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد وتسهيل المعاملات ودعم الاقتصاد في جهوده للانفتاح على الاقتصاد العالمي، فقد استمرت الدول العربية في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة في هذا القطاع تهدف في مجملها إلى تعزيز المنافسة، وتقوية وتدعيم القواعد الرأسمالية للمصارف، وتطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية بما في ذلك تلك المتعلقة بالرقابة الاحترازية والتركزات الائتمانية، والتقييد بمعايير وأسس المحاسبة الدولية المتعارف عليها وبما يساهم في تعزيز الشفافية والارتقاء بجودة ودقة القوائم المالية التي تنشرها المصارف.

ولتمكين المصارف العربية من مواجهة تحديات العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، تعمل السلطات النقدية في عدد من الدول العربية على توسيع نطاق عمل المصارف لمساعدتها في التحول إلى الصيرفة الشاملة ومواكبة التوجهات الدولية في هذا الشأن. كما تم تشجيع المصارف المحلية على الاندماج لتكوين وحدات مصرفية كبيرة تتمتع بقواعد رأسمالية متينة، وقادرة على مواجهة تحديات العمل المصرفي ورفع كفاءة الأداء، وتقديم الخدمات المصرفية

بشكل أفضل، يلبي الاحتياجات المتنامية والمتغيرة للمتعاملين. الأمر الذي سوف يرفع من كفاءة وفاعلية الأجهزة المصرفية.

## معدلات التوسع في السيولة المحلية

تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 1999 ليلعب نحو 9.3 في المائة مقارنة بنحو 7.7 في المائة في عام 1998، ملحق (1/8).

أما على صعيد الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال عام 1999، ففي حين كانت معدلات نموها أعلى بدرجات متفاوتة من معدلات نموها في العام السابق في مجموعة من الدول ضمت الأردن والإمارات وتونس والسعودية وسورية وعمان وليبيا ومصر والكويت وقطر والمغرب واليمن، كانت تلك المعدلات أقل من مثيلاتها في العام السابق في مجموعة أخرى ضمت البحرين والجزائر والسودان وجيبوتي ولبنان وموريتانيا.

فبالنسبة لدول المجموعة التي شهدت ارتفاعاً في معدل نمو السيولة المحلية مقارنة بالعام الماضي، فقد بلغ الارتفاع نحو 7.3 نقطة مئوية في الإمارات، و4.5 نقطة مئوية في تونس، و4.2 نقطة مئوية في المغرب، و3.9 نقطة مئوية في الأردن، و3.3 نقطة مئوية في كل من قطر وليبيا و3.1 نقطة مئوية في السعودية، وتراوح بين 2.9 نقطة مئوية في سورية و0.5 نقطة مئوية في مصر بالنسبة لبقية دول هذه المجموعة. ويلاحظ أن الزيادة في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام 1999 قد أقرنت في معظم هذه الدول بزيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالعام الماضي، وبالتالي الحاجة إلى توفير الحجم الملائم من السيولة المحلية لمواكبة الزيادة في حركة النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لمجموعة الدول التي سجلت معدلات نمو السيولة المحلية فيها انخفاضاً خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق، فقد كان الانخفاض ملحوظاً في حالة البحرين حيث بلغ 12.3 نقطة مئوية، في حين تراوح الانخفاض في بقية دول المجموعة بين 5.1 نقطة مئوية في الجزائر و0.3 نقطة مئوية في جيبوتي.

وقد شكلت الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق (العملة المتداولة والودائع الجارية) الجزء الأكبر من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 1999 في كل من البحرين وجيبوتي والسعودية والسودان والمغرب واليمن وسورية وتراوحت مساهمتها بين نحو 86 في المائة في كل من السعودية وجيبوتي و56 في المائة في سورية. أما في الكويت وموريتانيا، فقد غطت الزيادة في عنصر النقود خلال العام كامل الزيادة في السيولة المحلية بل وعوضت عن الانخفاض في عنصر شبه النقود. ومن جانب آخر ساهمت الزيادة في عنصر شبه النقود بالجزء الغالب من الزيادة في السيولة المحلية خلال العام في كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس وعمان ولبنان ومصر وليبيا، وتراوحت مساهمته بين 95 في المائة في كل من عمان ومصر و58 في المائة في الجزائر. أما في قطر، فقد نتجت الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 1999

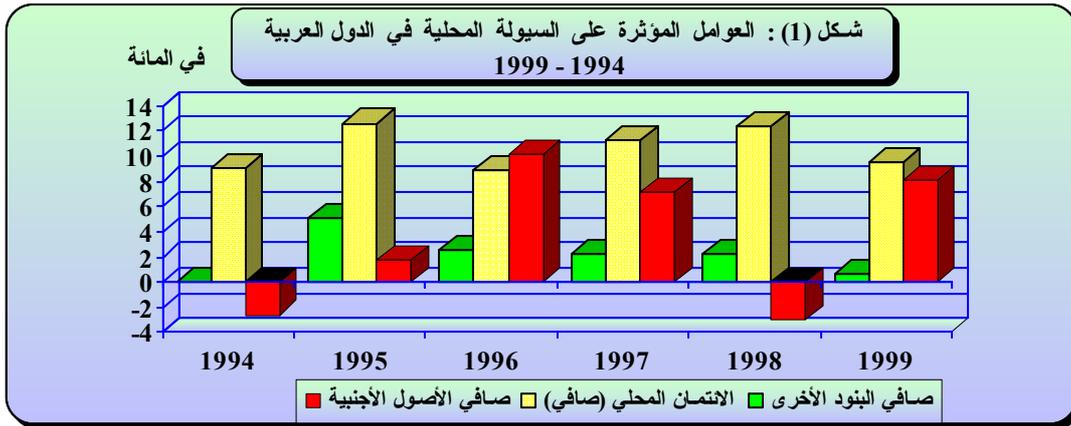
بأكملها عن الزيادة في عنصر شبه النقود والتي عوضت كذلك عن الانخفاض في عنصر النقود بتعريفها الضيق خلال العام.

## العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

### صافي الموجودات الأجنبية

كان لصافي الموجودات الأجنبية دور قيادي في التوسع في السيولة المحلية في الدول العربية ككل خلال عام 1999، وذلك في أعقاب الأثر الانكماشى على السيولة المحلية الذي نتج عن التحركات في هذا البند على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال العام الماضي. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد كان للتحركات في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام أثر توسعي على السيولة المحلية في جميع الدول باستثناء البحرين والجزائر ومصر والسودان.

ففي تونس وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ولبنان واليمن تحول الأثر الانكماشى الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية في العام السابق إلى أثر توسعي خلال عام 1999. ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المركزية في جميع الدول المذكورة فيما عدا جيبوتي حيث كان الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية هو العامل الرئيسي وراء الزيادة. وقد اقترنت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية بتحول العجز الكلي في ميزان المدفوعات إلى فائض خلال عام 1999 في كل من تونس وقطر ولبنان واليمن، كما ارتبطت بارتفاع الفائض الكلي في ميزان المدفوعات لدى الكويت وبتقلص ملحوظ في العجز الكلي لميزان المدفوعات في عمان.



وفي الأردن والإمارات وسورية والمغرب وموريتانيا كان لصافي الموجودات الأجنبية خلال العام أثر توسعي أكبر على السيولة المحلية مقارنة بالعام السابق. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في كل من الأردن وموريتانيا. أما

في سورية، فتعود الزيادة بصورة أساسية إلى الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لمصرف سورية المركزي. وفي الإمارات والمغرب حيث انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية عن مستواه في العام السابق، فقد نتج الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية خلال العام عن الزيادة الملحوظة في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي في كلا البلدين. وقد اقترنت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية في كل من الأردن والإمارات والمغرب بارتفاع في الفائض الكلي لميزان المدفوعات مقارنة بالعام.

وفي ليبيا كان الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية أقل من العام الماضي ونتج عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي والتي عوضت عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. وتعكس الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية التحسن في وضع ميزان المدفوعات لدى ليبيا الذي تحول العجز فيه إلى فائض في عام 1999.

أما في البحرين، فقد تحول الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية في العام الماضي إلى أثر انكماشى خلال عام 1999. ويعود ذلك إلى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية والذي خفف من آثاره الانكماشية التحسن الملحوظ في صافي الموجودات الأجنبية لمؤسسة نقد البحرين، والذي عكس بدوره التحسن في الوضع الكلي لميزان المدفوعات حيث تحول من عجز في عام 1998 إلى فائض خلال عام 1999. وفي مصر والجزائر واصل صافي الموجودات الأجنبية انخفاضه للعام الثاني على التوالي. وقد جاء الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام في مصر كنتيجة للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والذي خففت من آثاره الانكماشية الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. أما في الجزائر، فقد نتج الانخفاض بالدرجة الأولى عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وبدرجة أقل عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. وارتبط الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية خلال العام في كلا البلدين بارتفاع العجز الكلي لميزان المدفوعات مقارنة بعام 1998.

وفي السودان، واصل صافي الموجودات الأجنبية تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية وإن كان بدرجة أقل من العام السابق. ويعزى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية خلال عام 1999 إلى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والذي خفف من آثاره الانكماشية الزيادة الملحوظة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية والتي بلغ معدلها نحو 10 في المائة.

## الائتمان المحلي

تشير التقديرات إلى حدوث تراجع ملحوظ في دور صافي الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية في الدول العربية ككل خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق. فقد انخفض صافي الائتمان المحلي خلال العام عن مستواه في عام 1998 في كل من سورية و عُمان وليبيا وموريتانيا واليمن وكان له بالتالي أثر انكماشى على السيولة المحلية، في حين كانت معدلات نموه أقل من العام السابق، بدرجات متفاوتة، في بقية الدول العربية باستثناء البحرين وتونس والجزائر حيث كانت معدلات نموه فيها أعلى من مثيلاتها في العام السابق، ملحق (2/8).

ومن بين العوامل التي ساهمت في تراجع دور صافي الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية خلال عام 1999، انحسار الدور التوسعي لصافي الائتمان المقدم للحكومة على السيولة المحلية، حيث كان له أثر انكماشى على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال العام. ويعكس ذلك أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدول العربية لتحقيق الاستقرار المالي وتخفيض عجز الموازنات الحكومية والعمل على توجيه تمويل ذلك العجز بدرجة أكبر نحو شروط السوق.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، كان لصافي الائتمان المقدم للحكومة دور انكماشى على السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء الإمارات وتونس والبحرين والأردن والسودان ولبنان ومصر. فقد وصل صافي الائتمان المقدم للحكومة دوره الانكماشى خلال العام في كل من جيبوتي وسورية والكويت وقطر والمغرب وموريتانيا. كما تحول الأثر التوسعي لصافي الائتمان الحكومي خلال عام 1998 إلى أثر انكماشى خلال عام 1999 في كل من عُمان وليبيا واليمن. واقترن ذلك بزيادة في الودائع الحكومية في كل من سورية وموريتانيا وبزيادة في الودائع وانخفاض في الاستداته في كل من عمان والكويت وليبيا واليمن.

وقد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومات مع الأجهزة المصرفية بتوفير التمويل المطلوب للعمليات الإنتاجية في القطاعات الأخرى للاقتصاد، وبخاصة في القطاع الخاص الذي ارتفع الائتمان المقدم له خلال العام في جميع الدول العربية مقارنة بالعام السابق، وكان له بالتالي أثر توسعي على السيولة المحلية فيها خلال العام. وقد كانت معدلات نموه أعلى من العام السابق في كل من البحرين والجزائر وتونس وسورية وليبيا وموريتانيا بينما كانت تلك المعدلات أقل بدرجات متفاوتة من مثيلاتها في العام السابق في بقية الدول. وتعكس الزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الدول العربية خلال العام الدور المتنامي لهذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي في إطار التوجهات والسياسات العامة الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم لمشروعاته الإنتاجية وأنشطته التجارية والخدمية.

أما الائتمان المقدم للمؤسسات العامة فقد ارتفع خلال عام 1999 في كل من الأردن والإمارات وجيبوتي والسودان وسورية ومصر واليمن وكان له بالتالي دور توسعي على السيولة المحلية خلال العام. وكان الارتفاع ملحوظاً في حالة

سورية إذ بلغ نحو 12 في المائة ونتاجت عنه زيادة ملحوظة في نصيب المؤسسات العامة من إجمالي الائتمان المقدم خلال العام تقدر بنحو 1.8 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. أما في بقية الدول المشار إليها فقد تراوح معدل الارتفاع بين 9.3 في المائة في مصر و1.6 في المائة في الأردن.

## صافي البنود الأخرى

يتضمن هذا البند عناصر ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية، والائتمان المحلي، ويشمل ذلك حسابات رأس المال والاحتياطيات متضمنة المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة، والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة، والحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم. وقد كان لصافي التحركات في هذا البند آثار انكماشية على السيولة المحلية خلال عام 1999 في جميع الدول العربية باستثناء البحرين والسودان وسورية وليبيا ولبنان التي كان لصافي تحركات هذا البند فيها آثار توسعية على السيولة المحلية خلال العام.

وتعكس الآثار الانكماشية لهذا البند خلال عام 1999 في جزء منها الزيادة المهمة في حسابات رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها، التي تمت في إطار الاهتمام بتدعيم الأوضاع المالية للمصارف وتعزيز مواردها الذاتية وتمكينها من بلوغ مستويات ملائمة من كفاية رأس المال تتماشى مع المتطلبات والمعايير الدولية المعتمدة. وإلى جانب ذلك فقد ساهمت الزيادة في الخصوم غير المصنفة للبنوك المركزية والمصارف التجارية في تعزيز الآثار الانكماشية لهذا البند خلال العام في كل من الإمارات وجيبوتي واليمن. كما كانت الزيادة في الخصوم غير المصنفة للبنك المركزي في كل من تونس ومصر، والزيادة في الخصوم غير المصنفة للمصارف التجارية في كل من الأردن وعمان من بين العوامل التي ساهمت بتدعيم الأثر الانكماشية لهذا البند خلال العام.

أما في البحرين والسودان وسورية وليبيا ولبنان فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في حسابات رأس المال والاحتياطيات لدى المصارف التجارية مقارنة بالعام السابق، فقد كان لصافي التحركات في هذا البند آثار توسعية على السيولة المحلية. وكان ذلك الأثر واضحاً في حالتي السودان وليبيا بسبب الزيادة الكبيرة في الأصول غير المبوبة لدى بنك السودان لاشتمالها على فروقات التقييم، والزيادة في الأصول الأخرى لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية في ليبيا.

## هيكل السيولة المحلية

واصل نصيب شبه النقود في السيولة المحلية في الدول العربية ككل اتجاهه التصاعدي الذي بدأ منذ مطلع التسعينات وارتفع خلال عام 1999 بنحو 0.4 نقطة مئوية، ملحق (4/8).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى ارتفع نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق في كل من الأردن والإمارات وتونس والجزائر وسورية وعمان وقطر وليبيا ومصر، في حين حافظ ذلك النصيب على مستواه في العام السابق تقريباً في لبنان. أما في البحرين وجيبوتي والسعودية والسودان والكويت والمغرب وموريتانيا فقد انخفض نصيب شبه النقود في السيولة المحلية بدرجات متفاوتة مقارنة بالعام السابق.

وقد اختصت الجزائر بأعلى زيادة في نصيب عنصر شبه النقود في عام 1999 حيث بلغت 2.6 نقطة مئوية، تليها قطر وتونس بزيادة بلغت 2.0 نقطة مئوية لكل منهما، ثم تأتي بعد ذلك ليبيا بنحو 1.6 نقطة مئوية فسورية بنحو 1.4 نقطة مئوية وعمان بنحو 1.1 نقطة مئوية، والإمارات بنحو 0.6 نقطة مئوية، ثم الأردن ومصر بنحو 0.4 نقطة مئوية لكل منهما. وقد اقتترنت الزيادة في نصيب شبه النقود في عمان بانخفاض ملحوظ، بلغت نسبته نحو 22 في المائة، في الودائع بالعملة الأجنبية لصالح الودائع بالريال العماني والتي ارتفع نصيبها في إجمالي الودائع بنحو 3.6 نقطة مئوية خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق.

أما في لبنان فعلى الرغم من أن نصيب شبه النقود في السيولة المحلية قد بقي خلال عام 1999 عند نفس مستواه في العام السابق، إلا أنه قد حدث تحول مهم لصالح الودائع بالليرة اللبنانية على حساب الودائع بالعملة الأجنبية التي انخفض نصيبها في إجمالي الودائع بنحو 3.7 نقطة مئوية ليبلغ نحو 56.4 في المائة مقارنة بنحو 60.1 في المائة في عام 1998.

وفي الكويت وموريتانيا حيث انخفض عنصر شبه النقود عن مستواه في العام الماضي، فقد انخفض نصيب شبه النقود خلال عام 1999 بنحو 2.7 نقطة مئوية في البلدين. ويلاحظ بأن الانخفاض في الكويت قد جاء بكامله في الودائع بالعملة الأجنبية التي انخفضت بنحو 15.1 في المائة عن مستواها في العام السابق، وذلك لصالح الودائع بالدينار الكويتي التي ارتفع نصيبها في إجمالي الودائع بنحو 2.2 نقطة مئوية خلال عام 1999.

أما في السودان والبحرين وجيبوتي والسعودية والمغرب حيث كانت معدلات نمو عنصر النقود بتعريفها الضيق (العملة المتداولة والودائع الجارية) أعلى بدرجات ملحوظة من معدلات نمو شبه النقود خلال العام، فقد انخفض نصيب شبه النقود في السيولة المحلية. وبلغ الانخفاض نحو 2.5 نقطة مئوية في السودان ونحو 2.3 نقطة مئوية في البحرين، ونحو 1.1 نقطة مئوية في كل من السعودية وجيبوتي، ونحو 0.7 نقطة مئوية في المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في السعودية قد صاحبه انخفاض في الودائع بالعملة الأجنبية بلغت نسبته نحو 1.2 في المائة.

ويعكس انخفاض نصيب الودائع بالعملة الأجنبية في إجمالي الودائع لصالح الودائع بالعملة الوطنية خلال العام في كل من السعودية وعمان والكويت ولبنان بوجه عام أثر سياسات تحرير أسعار الفائدة في تعزيز أوضاع العملات الوطنية كمخزن للقيمة وكوعاء ادخاري في ظل الاستقرار النسبي لأسعار الصرف الاسمية لعملة تلك الدول.

## التطورات المصرفية

تشير البيانات المجمعة لميزانيات المصارف العربية بأن النشاط المصرفي في الدول العربية سجل خلال عام 1999 تباطؤاً نسبياً بالمقارنة مع الأعوام القليلة السابقة، مع تفاوت الأمر بين المصارف العربية. فقد أظهرت هذه البيانات انخفاض معدلات النمو في الموجودات والودائع المصرفية والسلفيات المقدمة وكذلك الربحية خلال هذا العام مقارنة بالأعوام القليلة السابقة. ومع ذلك، واصلت المصارف العربية جهودها لتطوير وتوسيع أنشطتها وخدماتها وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدخال التقنيات المصرفية الحديثة، وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية. كذلك عززت هذه المصارف حضورها في مجال تمويل المشروعات، كما تواصلت أيضاً جهود وعمليات الدمج والحيازة في القطاع المصرفي العربي.

ويعزى التباطؤ النسبي في نمو النشاط المصرفي خلال عام 1999 إلى تراجع النشاط الاقتصادي خلال العام السابق في عدد من الدول العربية. كذلك أثرت على ربحية المصارف العربية خلال عام 1999، من جانب آخر، الحاجة إلى زيادة مخصصات القروض وفق تصنيف الديون التي ألزمت بها العديد من المصارف بالإضافة إلى قيام عدد منها بزيادة استثماراتها في نطاق إدخال التقنيات الحديثة. وتشير البيانات المجمعة لأرباح أكبر 30 مصرف عربي إلى تراجع الأرباح الصافية المجمعة لهذه المصارف بنحو 2.2 في المائة خلال هذا العام<sup>(9)</sup>.

ويلاحظ أن عدداً من المصارف العربية أقدمت في إطار سعيها لمواكبة التطورات في التقنيات المصرفية الحديثة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. فقد بلغ عدد هذه المصارف التي تقدم مثل هذه الخدمات حوالي ثلاثة عشر مصرفاً في نهاية عام 1999. كما استثمر عدد كبير من المصارف العربية في مجال توسيع نطاق خدمات وشبكة أجهزة الصراف الآلي، وكذلك تقديم خدمات جديدة في ميادين تمويل الاستهلاك والإسكان، بالإضافة إلى التوسع في أنشطة الوساطة في أسواق الأوراق المالية.

ومن جهة أخرى، تواصلت عمليات الدمج والحيازة بين المصارف العربية خلال عام 1999، وإن كان ذلك بوتيرة أقل من العامين السابقين وعلى وجه الخصوص في لبنان. فقد بلغ عدد هذه العمليات خلال هذا العام خمس عمليات، شملت مصارف في لبنان والبحرين وتونس والسعودية. وكان أبرز هذه العمليات من حيث الحجم ومن حيث الطبيعة الاستراتيجية لها، اندماج البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد، وكذلك اندماج بنك الخليج الدولي (مقره البحرين) والبنك السعودي العالمي (مقره لندن). وتبرز في هذا الصدد عدد من العوامل تحفز على تسريع نهج الدمج والتحالف الاستراتيجي بين المصارف العربية وعلى وجه الخصوص في الدول يتسم الوضع المصرفي فيها بالتنوع. ومن هذه العوامل اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية، وتنامي التحالفات الاستراتيجية، وتزايد اهتمام المؤسسات

<sup>(9)</sup> كما تظهر بيانات الأرباح لمصارف مجلس التعاون الخليجي، ارتفاع الأرباح الصافية لهذه المصارف مجمعة بنسبة 1.3 في المائة فقط عن عام 1999.

المصرفية الدولية بالسوق المصرفي العربي والحاجة المتزايدة لموارد تمويلية لمشروعات استثمارية كبيرة في المنطقة العربية.

**جدول رقم (1)**  
**تطور عمليات الدمج والحيازة في القطاع**  
**المصرفي العربي \***  
**(1995-1999)**

(عدد العمليات)

1999	1998	1997	1996	1995	
2	12	5	-	2	لبنان
3	5	3	1	1	الدول العربية الأخرى
5	17	8	1	3	الإجمالي

\* حسب سنة إقرار العملية بصفة نهائية.

كذلك عززت المصارف العربية مشاركتها في نشاط تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة في مجالات البنى التحتية. ويتعلق هذا الأمر بصورة كبيرة بالمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتمويل مشروعات في قطاع الطاقة تحديداً. فقد واصلت المصارف العربية في هذا الصدد تعزيز مساهماتها في تمويل هذه المشروعات بالتعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية العالمية. ويذكر في هذا الصدد، أن القروض المصرفية المجمعة المعلن عنها للاقتصادات العربية قد بلغت خلال عام 1999 نحو 4.6 مليار دولار.

### الميزات المجمعّة للمصارف التجارية العربية

بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية نحو 505.1 مليار دولار مع نهاية عام 1999 مقارنة بحوالي 484.7 مليار دولار في نهاية عام 1998، محققاً بذلك نسبة نمو بلغت 4.2 في المائة، وهي أقل من نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال هذا العام والبالغة 6.1 في المائة<sup>(2)</sup>. وقد نمت هذه الموجودات مقومة بالعملة المحلية في جميع الدول العربية خلال هذا العام وتجاوزت نسبة النمو 10 في المائة في الأردن والبحرين والجزائر والسودان وسورية وقطر ولبنان وليبيا واليمن، في حين بلغت أدناها لدى المصارف السعودية والكويتية بنحو 2.7 في المائة وواحد في المائة على التوالي. وتحلّت المصارف السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي الموجودات التي بلغت نحو 110.9 مليار دولار (نحو 22 في المائة من إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية) تليها المصارف المصرية بنحو 82.5 مليار دولار، فالمصارف الإماراتية بحوالي 64.9 مليار دولار، ثم مصارف الكويت ولبنان بنحو 42.6 و40.5 مليار دولار على التوالي.

<sup>(10)</sup> تجدر الإشارة إلى أنه بإضافة الموجودات الإجمالية للمصارف المتخصصة، فإن الموجودات الإجمالية للمصارف العربية تصل إلى نحو 550 مليار دولار في نهاية عام 1999.

## الودائع

نمت الودائع الإجمالية للمصارف التجارية خلال هذا العام بنحو 4.6 في المائة لتبلغ حوالي 304.9 مليار دولار في نهايته. وقد شكلت ودائع القطاع الخاص حوالي 91.5 في المائة من الودائع الإجمالية، إذ بلغت قرابة 279.0 مليار دولار. وقد بلغت الودائع الادخارية والأجلة بما فيها الودائع بعملات أجنبية نحو 209.3 مليار دولار، أي ما يمثل 75.0 في المائة من الودائع الإجمالية للقطاع الخاص. أما الودائع الجارية، فقد بلغت نحو 69.7 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 25.0 في المائة من الودائع الإجمالية للقطاع الخاص.

وقد بلغت نسبة الودائع الاجمالية إلى إجمالي الخصوم للمصارف العربية نحو 60.1 في المائة في نهاية عام 1999. وتراوحت هذه النسبة بين 35 في المائة في السودان و81.6 في المائة في اليمن. وتشكل الودائع الاجمالية أكثر من 50 في المائة من إجمالي الخصوم للمصارف في جميع الدول العربية باستثناء مصارف الإمارات وسورية والسودان.

### جدول رقم (2) تطورات الودائع لدى المصارف التجارية العربية

(مليون دولار)

الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الودائع الادخارية والأجلة إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	إجمالي ودائع القطاع الخاص	الودائع الإجمالية	السنة
57.4	73.9	201110.4	272262.3	291452.4.1	1998
56.5	75.0	209276.3	278977.7	304924.0.0	1999
(1.1)	1.1	4.1	2.5	4.6	نسبة التغير

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وقد نمت الودائع المصرفية الإجمالية مقومة بالعملة المحلية خلال العام في جميع الدول العربية باستثناء الكويت حيث انخفض رصيد إجمالي الودائع لدى المصارف المحلية في نهاية عام 1999 بنسبة 0.5 في المائة. ويعود هذا الانخفاض بأكمله إلى تراجع ودائع الحكومة إذ ارتفعت ودائع القطاع الخاص بدرجة طفيفة عن مستواها في العام السابق. وقد تراوحت نسبة نمو الودائع الإجمالية بين 3.3 في المائة في البحرين و21.2 في المائة لدى السودان. ويذكر أن نسبة نمو الودائع قد تجاوزت 9 في المائة في سورية واليمن والجزائر وقطر والأردن ولبنان والإمارات والمغرب وتونس. وإذا نظرنا للودائع الإجمالية مقومة بالدولار الأمريكي، فنجد أنها انخفضت كذلك بالإضافة إلى الكويت في كل من تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا نتيجة تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في هذه الدول خلال هذا العام.

ومن حيث الترتيب، واصلت المصارف السعودية احتلالها المرتبة الأولى فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية للودائع المصرفية، حيث بلغت الودائع المصرفية الإجمالية للمصارف التجارية السعودية 65.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1999، تليها مصر بنحو 60.8 مليار دولار، فالإمارات بنحو 30.4 مليار دولار، ثم لبنان والكويت والمغرب بحوالي 29.2 و 24.4 و19.5 مليار دولار على التوالي. كما واصلت المصارف التجارية في مصر احتلالها المرتبة الأولى من حيث

القيمة الإجمالية للودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية والأجلة بما في ذلك الودائع بعملات أجنبية)، حيث بلغت قرابة 50.0 مليار دولار، تليها السعودية بنحو 38.6 مليار دولار، ثم لبنان بنحو 28.2 مليار دولار. وتجاوزت هذه الودائع كذلك 20 مليار دولار على الترتيب في كل من الإمارات والكويت، في حين كانت دون 10 مليار دولار في بقية الدول العربية. ويذكر أن حصة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص تصل أعلاها لدى اليمن بنحو 62.4 في المائة ثم في لبنان بنحو 57.7 في المائة، في حين تصل أدناها لدى ليبيا نحو 2.0 في المائة فقط. أما حصة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع، فتصل أعلاها في لبنان بنسبة 55.7 في المائة ثم في اليمن بنحو 52.6 في المائة، في حين تقل هذه النسبة عن 20 في المائة في جميع الدول العربية التي توفرت عنها بيانات في هذا الشأن.

ومن جانب آخر، فقد تراجعت نسبة الودائع المصرفية الاجمالية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من 57.4 في المائة إلى 56.3 في المائة خلال عام 1999. ويلاحظ أن هذه النسبة قد تراجعت في جميع الدول العربية خلال هذا العام باستثناء الأردن وسورية والمغرب وموريتانيا. وقد تراوحت هذه النسبة في نهاية هذا العام ما بين 5.0 في المائة لدى السودان و177.0 في المائة لدى لبنان. وتتجاوز هذه النسبة 100 في المائة في الأردن و 50 في المائة في كل من البحرين والكويت وقطر ومصر والإمارات والمغرب وجيبوتي على الترتيب.

### النشاط الإقراضي

على الرغم من تباطؤ النمو في النشاط الإقراضي للمصارف التجارية العربية خلال عام 1999 بالمقارنة مع التوسع في هذا النشاط خلال الأعوام القليلة السابقة، إلا أن الملاحظ أن نسبة النمو في التسليفات والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص ظلت أعلى في المتوسط من نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكذلك من نسبة النمو في الودائع المصرفية.

### جدول رقم (3) القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية

(مليون دولار)

نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي والإجمالي (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	لسنة
40.2	70.1	63.6	204348.5	117101.7	321450.2	1998
40.4	71.5	64.3	217875.1	120924.9	338800.0	1999
0.2	1.4	0.7	6.6	3.3	5.4	نسبة التغير

المصدر: مصدر جدول رقم (4).

فقد أظهرت بيانات عام 1999 أن الائتمان المقدم للاقتصادات العربية من قبل المصارف التجارية العربية قد ارتفع بنسبة 5.4 في المائة خلال هذا العام مقابل ارتفاع بلغت نسبته 12.9 في المائة في العام السابق. وقد سجل الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة نمو بلغت 6.6 في المائة، في حين بلغت نسبة النمو في الائتمان المقدم للقطاع العام نحو 3.3 في المائة خلال هذا العام.

وقد سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص مقوماً بالعملة المحلية، زيادة في كل الدول العربية خلال عام 1999 باستثناء السودان. وقد بلغ معدل النمو في هذا الائتمان أقصاه لدى مصارف الجزائر ومصر بنسبة 27.9 في المائة و 20.1 في المائة على التوالي، ثم لدى مصارف موريتانيا وليبيا واليمن بنحو 17.9 في المائة و 15.1 في المائة و 12.7 في المائة على الترتيب، فمصارف لبنان والبحرين بنحو 12.4 في المائة و 11.9 في المائة على الترتيب. وقد بلغت هذه النسبة أدناها لدى مصارف السعودية بنحو واحد في المائة.

كما شهدت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي تحسناً في جميع الدول العربية خلال عام 1999 باستثناء السعودية والسودان وسورية وقطر واليمن. وقد تراوحت هذه النسبة ما بين واحد في المائة و 6 في المائة في السودان واليمن على التوالي، و 84.4 في المائة في لبنان. وقد تجاوزت هذه النسبة 50 في المائة في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والكويت والمغرب. ويذكر أن هذه النسبة بلغت نحو 40.4 في المائة في نهاية هذا العام للدول العربية ككل، أي بزيادة طفيفة عن العام السابق.

ومن جهة أخرى، استحوذ قطاع التجارة على النصيب الأوفر من هذا الائتمان، وبلغ أعلى مستوى له في سورية بنحو 71.1 في المائة ثم في لبنان واليمن بنحو 44.7 و 43.0 في المائة على التوالي. وتجاوز نصيب هذا القطاع 20 في المائة من الائتمان المقدم في جميع الدول العربية التي توفرت عنها بيانات، باستثناء الكويت وليبيا وقطر. أما قطاع التسهيلات الشخصية فقد استحوذ على نصيب كبير من الائتمان، وعلى وجه الخصوص لدى مصارف دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغ أعلى مستوى له في البحرين بنحو 34.2 في المائة ثم في الكويت بنسبة 31.9 في المائة فالإمارات وقطر بنحو 28.5 و 28.0 في المائة على التوالي من إجمالي الائتمان. وتجاوزت حصة هذا القطاع 10 في المائة في جميع الدول العربية التي توفرت عنها بيانات. واستحوذ قطاع الصناعة على نصيب كبير من الائتمان لدى تونس ومصر والمغرب نحو 39.5 و 36.2 و 33.2 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم على التوالي. وتجاوز نصيب هذا القطاع 15 في المائة لدى الأردن والبحرين واليمن والسعودية، في حين وصل أدنى مستوى له لدى مصارف سورية بنحو 2.0 في المائة فقط. أما قطاع الإسكان والتشييد والعقار، فقد استحوذ على نصيب كبير من الائتمان في ليبيا والكويت ولبنان بنحو 29.1 و 27.2 و 22.2 في المائة على التوالي. وتجاوزت حصة هذا القطاع 10 في المائة من الائتمان في جميع الدول العربية التي توفرت عنها بيانات باستثناء قطر واليمن وموريتانيا.

وفيما يتعلق بأجال القروض المقدمة، فقد واصلت القروض والتسهيلات قصيرة الأجل هيمنتها على طبيعة النشاط الإقراضي للمصارف العربية، على الرغم من التحسن النسبي في حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل خلال عام

1999 كما هو الحال على مدار السنوات السابقة. وتجدر الإشارة إلى أنه حسب البيانات المتوفرة عن عام 1999 لعدد من الدول العربية فإن حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل من إجمالي القروض والتسليفات المقدمة، تصل أعلاها لدى مصارف ليبيا بنحو 95.5 في المائة، تليها مصارف الأردن بنحو 77.8 في المائة، فمصارف الجزائر والمغرب بنسبة 40.4 في المائة و38.3 في المائة على التوالي. كما تتجاوز هذه النسبة 30 في المائة لدى كل من مصارف قطر ومصر والسعودية نحو 34.2 و30.6 و30.5 في المائة على التوالي. وتصل هذه الحصة أدناها لدى مصارف لبنان وموريتانيا واليمن بنحو 13.8 و10.1 و9.1 في المائة على التوالي.

### القاعدة الرأسمالية

واصلت المصارف العربية خلال عام 1999 تدعيم رؤوس أموالها ورفع معدلات ملاءمتها، وذلك على الرغم من التراجع في معدلات الربحية، وبالتالي قدرة هذه المصارف على حجز المزيد من الأرباح لأغراض زيادة رأس المال. وتشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف (حسابات رأس المال) قد نمت بنسبة 5.5 في المائة خلال عام 1999 مقومة بالدولار الأمريكي، مقارنة بنحو 12.7 في المائة نسبة نمو في العام السابق. وقد سجلت أعلى الزيادات في هذا البند لدى مصارف سورية بنسبة 20.5 في المائة، وذلك مع إقدام السلطات على زيادة رأس مال المصرف التجاري السوري، تلاها مصارف قطر بنسبة 13.7 في المائة فمصارف كل من الأردن والسودان بنسبة 11.5 في المائة ثم مصارف لبنان بنسبة 11.1 في المائة، فمصارف مصر بنحو 9.8 في المائة.

وفيما يخص نسبة حسابات رأس المال إلى الموجودات الإجمالية، فقد بلغت هذه النسبة للمصارف العربية مجتمعة نحو 10.8 في المائة في نهاية عام 1999. وقد بلغت هذه النسبة أعلاها لدى مصارف تونس بنحو 13.7 في المائة، تليها مصارف مصر والإمارات بنحو 13.6 في المائة و13.4 في المائة على التوالي. وتجاوزت هذه النسبة 10 في المائة لدى جميع الدول العربية باستثناء المغرب واليمن وسورية والبحرين ولبنان وليبيا والجزائر على الترتيب. وبلغت أدناها لدى مصارف لبنان وليبيا بنحو 6.6 في المائة و5.6 في المائة على التوالي.

### التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 1999<sup>(3)</sup>

في ظل التطورات التي يشهدها النظام المالي العالمي وتحديداً أسواق الأوراق المالية، تسعى الدول العربية إلى تطوير وتحديث أسواقها المالية وترسيخ ودعم قواعد ونظم العمل فيها. كما تسعى كذلك إلى تحسين اللوائح والقوانين المنظمة للعمل، وتوفير المعلومات والحوافز المطلوبة لجذب الاستثمارات إلى الأسواق المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الإطار، تابعت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 1999 تطوير أطرها التشريعية والمؤسسية بما يتماشى مع المستجدات والتطورات على الساحتين المحلية والدولية. وتهدف هذه التطورات في مجملها إلى زيادة كفاءة السوق المالي

(11) يناقش هذا القسم التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات في صندوق النقد العربي وهي الأسواق في الأردن والبحرين وتونس وعمان والسعودية والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

وتعزيز الدور الرقابي له وتنشيط التعامل فيه. كما تهدف إلى تطوير الأنظمة الضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير المناخ الملائم لتلبية احتياجات المتعاملين واستحداث أدوات مالية جديدة تهدف إلى إيجاد فرص استثمارية لمختلف فئات المستثمرين. كما تهدف التطورات إلى تحسين سرعة وسهولة ودقة عمليات التداول وتعزيز الشفافية والإفصاح. هذا بالإضافة إلى الارتقاء بكفاءة العاملين في مجال أسواق الأوراق المالية والتشديد على قواعد السلوك المهني. ويمكن إيجاز هذه التطورات بما يلي :

**أولاً: تعزيز الدور الرقابي للسوق،** ويلاحظ في هذا الجانب التوجه المتزايد لدى العديد من الدول العربية نحو فصل الدور التشريعي والرقابي الذي تقوم به هيئة مستقلة تابعة للقطاع العام عن الدور التنفيذي الذي غالباً ما يقوم به القطاع الخاص. وفي هذا الجانب، تم في مسقط خلال هذا العام تنفيذ أحكام قانون إعادة هيكلة السوق، وهو القانون الذي يفصل بين الجهاز الرقابي المعني بإصدار الأحكام والقواعد التي تنظم إصدار وتداول الأوراق المالية، وإدارة البورصة التي يجري من خلالها تداول هذه الأوراق، والجهاز الذي يتولى تسجيل وتحويل عقود بيع وشراء الأوراق المالية المتداولة وحفظ سجلات ووثائق الملكية. كما تولت بورصة عمان اعتباراً من شهر مارس 1999 مهامها كمؤسسة أهلية مستقلة إدارياً ومالياً وكجهة وحيدة مصرح لها بمزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في الأردن، وذلك تطبيقاً لقانون الأوراق المالية الجديد الذي هدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد أسواق الأوراق المالية العربية التي تقوم بفصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي بلغ في نهاية عام 1999 ستة أسواق، وهي الأسواق في كل من الأردن ومصر وعمان وتونس والمغرب والإمارات، في حين أن بقية الأسواق المالية في الدول العربية تقوم في نفس الوقت بهذين الدورين معاً، أي بالدور الرقابي والتنفيذي.

**ثانياً: تعزيز الشفافية والإفصاح،** وبهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر. أولت أسواق الأوراق المالية العربية اهتماماً كبيراً لزيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية. فمن جانب السوق، شملت التطورات التعليمات والمعلومات والبيانات التي يتوجب على هذه الأسواق الإفصاح عنها مثل المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق ومعتمدي المهن، بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية. وفي هذا الجانب، تقوم معظم أسواق الأوراق المالية العربية بإصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار. كما أبرمت معظم هذه الأسواق اتفاقيات مع شركات عالمية لنقل المعلومات الخاصة بالتداول، ومن أهمها شركة Bloomberg وشركة Reuters. ويلاحظ كذلك توجه هذه الأسواق لنشر بياناتها من خلال شبكة الإنترنت وذلك للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة فيها. وقد تضمنت مواقع البورصات العربية على هذه الشبكة معلومات عن التداول، يتم تحديثها بشكل يومي، بالإضافة إلى معلومات تاريخية تحتوي على سلاسل زمنية لكافة البيانات المتعلقة بنشاط البورصات، كذلك أهم التشريعات والقوانين المتعلقة بهذه الأسواق. ومن جانب آخر، أولت أسواق الأوراق المالية العربية اهتماماً كبيراً لترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية لدى الشركات المساهمة المدرجة فيها. فبالإضافة إلى التقارير السنوية التي يتوجب على الشركات تقديمها لهيئات الأوراق المالية في العديد من الدول العربية، أصبحت التعليمات الجديدة في بعض الدول العربية تلزم الشركات

المساهمة بتقديم تقارير نصف وربع سنوية. كما تم في عُمان إلزام البنوك التجارية بتقديم تقارير شهرية حول أوضاعها المالية. وألزمت التعليمات الجديدة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال عام 1999 شركات الوساطة وشركات صناع السوق بإصدار حساباتها المالية السنوية المدققة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.

**ثالثاً: تطوير دور المستثمر المؤسسي وزيادة الأدوات الاستثمارية،** فمن الملاحظ خلال عام 1999 توجه معظم أسواق الأوراق المالية نحو تطوير هذا الدور من أجل دعم استقرار الأسواق وحمايتها من التقلبات الحادة. ويهدف المستثمر المؤسسي في الغالب إلى الاستثمار المتوسط والطويل الأجل ويقوم بالاستثمار بناء على دراسات علمية، في حين أن المستثمر الفرد يهدف إلى تحقيق أرباح رأسمالية سريعة، وأن درجة الوعي لديه لا تزال متدنية، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على حركة التعامل في البورصات العربية. وفي هذا الجانب عملت السلطات في تونس على تشجيع الادخار طويل الأجل بإحداث حسابات ادخار في الأسهم المدرجة في البورصة تتمتع بتخفيض الضرائب على الأرباح في حالة تجميد الأموال المودعة لمدة 5 سنوات على الأقل. وفي مصر تم السماح لهيئات التأمين والمعاشات وشركات التأمين بالتعامل في السوق المالي، حيث بلغ خلال عام 1999 عدد الشركات المرخص لها بالعمل في مجال سمسرة الأوراق المالية 148 شركة و21 صندوق استثمار، و30 شركة محافظ أوراق مالية، و6 شركات تصنيف و28 شركة ائتمان عام. من جانب آخر، تسعى البورصات العربية إلى تشجيع زيادة الأدوات والبدائل الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم وصناديق الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تداول وحدات هذه الصناديق في العديد من أسواق الأوراق المالية العربية. بالإضافة إلى ذلك تم خلال عام 1999 تأسيس صناديق استثمارية جديدة في كل من عُمان والأردن وفلسطين تديرها مؤسسات عالمية ومحلية متخصصة، كذلك تم خلال هذا العام إدراج 4 صناديق استثمار جديدة في سوق البحرين للأوراق المالية، وبذلك يبلغ عدد صناديق الاستثمار المدرجة في هذا السوق 34 صندوقاً تدار من قبل مؤسسات محلية وعربية وعالمية. كما بلغ عدد صناديق الاستثمار المدرجة في بورصة القيم بالدار البيضاء 125 صندوقاً في نهاية عام 1999. وفي تونس تم إحداث 3 صناديق استثمار جديدة ليصبح عدد الصناديق المدرجة في السوق 26 صندوقاً.

**رابعاً: تشجيع الاستثمار الأجنبي،** فقد تم إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، هدفت في مجملها من جهة، إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة، وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية، ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق من جهة أخرى. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بالإضافة إلى غياب القيود على الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية في مصر والمغرب والأردن ولبنان، وتعديل نسب التملك في تونس وعُمان، فقد تم في البحرين خلال عام 1999 إدخال تعديلات على أحكام قانون الشركات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في البورصة، وذلك برفع نسبة تملك الأسهم في الشركات البحرينية من قبل مواطني دول مجلس التعاون إلى 100 في المائة مقارنة مع 49 في المائة في السابق، ورفع نسبة التملك للأجانب إلى 49 في المائة في جميع الشركات المدرجة، مقابل 24 في المائة سابقاً وعلى عدد محدود من الشركات. وبالنظر إلى مساهمة الأجانب في بعض البورصات العربية، يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمتهم في رؤوس أموال الشركات المدرجة. فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 43.2 في المائة في بورصة عمان، وارتفعت في سوق مسقط للأوراق المالية إلى 15 في المائة خلال هذا العام. ومن جانب آخر، بلغت قيمة

مشتريات الأجانب من الأسهم المصرية خلال عام 1999 حوالي 2.6 مليار دولار تمثل حوالي 27 في المائة من إجمالي قيمة التعامل، مقابل 1.6 مليار دولار قيمة المبيعات وتمثل حوالي 17 في المائة من إجمالي قيمة التعامل.

**خامساً: تعديل الأنظمة الضريبية،** ويلاحظ توجه العديد من الدول العربية نحو إدخال تعديلات واسعة على الأنظمة الضريبية المتبعة، بهدف خلق الحوافز اللازمة لتشجيع التعامل بالأوراق المالية من ناحية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى. وعملت هذه الدول خلال الأعوام السابقة على تخفيض أو إلغاء الضرائب على العوائد الجارية والضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم وجود أي ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية في جميع الدول العربية التي تمتلك أسواق مالية منظمة باستثناء المغرب بنسبة 10 في المائة. ومن جهة أخرى، عملت بعض الدول على تعديل الأنظمة الضريبية لها بهدف تشجيع الشركات المساهمة على إدراج أسهمها في السوق. فعلى سبيل المثال، قامت السلطات في تونس بتخفيض نسبة الضرائب على الأرباح من 35 في المائة إلى 20 في المائة لكافة الشركات التي تقوم بتعويم 30 في المائة على الأقل من رأسمالها.

**سادساً: مكنة أنظمة التداول،** فقد لجأت معظم أسواق الأوراق المالية العربية في الآونة الأخيرة إلى تحديث أنظمة التداول لديها واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم. ويهدف هذا التوجه إلى رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وإلى زيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين. وتجدر الإشارة إلى وجود أنظمة تداول آلي متطورة في كل من أسواق الكويت والسعودية ومصر وتونس والمغرب وعمان، ونظام آلي متطور بدأ العمل به خلال هذا العام في بورصة عمان. كما بدأ العمل في سوق البحرين بصورة تجريبية بنظام التداول الآلي الذي تم إنشائه بالتعاون مع شركة EFA الكندية. وتجدر الإشارة إلى الاتفاقية الموقعة خلال هذا العام ما بين بورصة باريس وبورصة بيروت بخصوص تزويد الأخيرة بنظام تداول آلي متطور.

**سابعاً: اتفاقيات التعاون بين البورصات العربية،** وبينها وبين المؤسسات العالمية، فقد تمكنت البورصات العربية من تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل فيما بينها، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والثلاثية. وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى زيادة التعاون المشترك بين البورصات العربية فيما يتعلق بإصدار وتداول الأوراق المالية، وتنظيم وتسهيل آليات وعمليات التسوية والمقاصة وتبادل المعلومات. كما تهدف إلى تطوير التعاون بين مؤسسات الوساطة في هذه الأسواق وتحفيز عمليات الإدراج المشترك. فبالإضافة إلى الاتفاقية الموقعة بين أسواق الكويت والبحرين وعمان، والاتفاقية الموقعة بين سوقي البحرين والأردن، والأخرى الموقعة بين أسواق الكويت ولبنان ومصر، تم خلال عام 1999 التوقيع على مذكرة التفاهم بين هيئة الأوراق المالية في الأردن وسوق الكويت للأوراق المالية هدفت إلى تنمية آفاق التعاون بين السوقيين وسبل تطويره وتذليل العقبات أمام انسياب الاستثمارات والأموال بين البلدين. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين سوق البحرين للأوراق المالية وبورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء تهدف إلى تطوير الإجراءات والأنظمة التشريعية بين السوقيين. وفيما يخص التعاون بين البورصات العربية والمؤسسات العالمية، تم خلال عام 1999 توقيع مذكرة تعاون بين بورصة لندن وسوق مسقط للأوراق المالية تهدف إلى إدراج أسهم الشركات العمانية

في بورصة لندن. ومن المتوقع أن يساعد ذلك الشركات المحلية في عُمان على تسويق أدواتها المالية في الخارج وأن يفتح المجال أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية. ومن جانب آخر، انضمت بورصة عمان خلال عام 1999 إلى اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، وإلى عضوية الاتحاد الدولي للبورصات (FIBV) ومقره باريس، وإلى عضوية اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FEAS) ومقره اسطنبول.

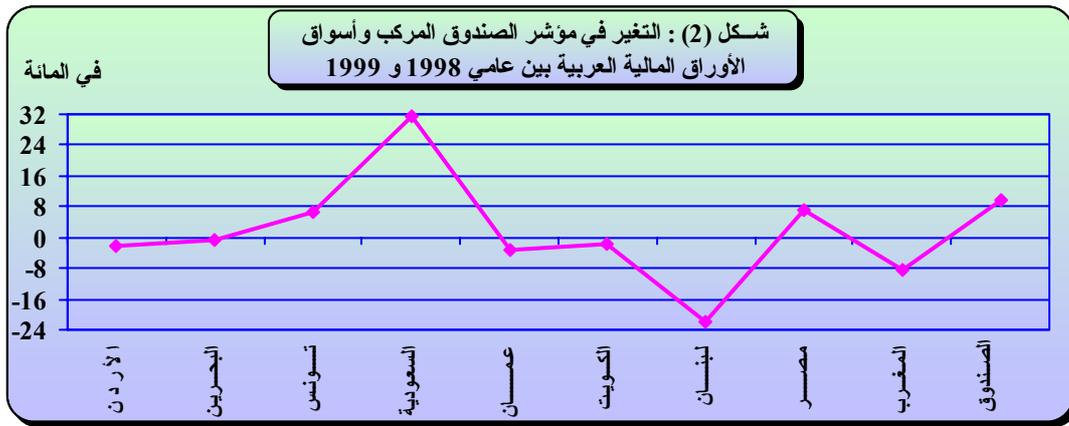
**ثامناً: برامج الخصخصة،** ويلاحظ في هذا المجال توجه العديد من الدول العربية نحو تعزيز برامج الخصخصة المتبعة، وذلك لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي، وتوسيع حجم أسواق الأوراق المالية العربية، حيث يتم في الكثير من الحالات طرح أسهم الشركات المراد خصخصتها عن طريق الاكتتاب العام من خلال الأسواق المالية. ففي المغرب تقرر خلال هذا العام بيع 40 في المائة من رأس مال الخطوط الجوية المغربية، كما تقرر بيع حوالي 35 في المائة من رأس مال الشركة المغربية للاتصالات. وفي مصر بلغت قيمة الشركات التي تم تخصيصها حتى نهاية عام 1999 حوالي 15.6 مليار جنيه. وفي السعودية تم البدء بخصخصة قطاع الكهرباء من خلال تأسيس الشركة السعودية للكهرباء، كما يتم التخطيط لخصخصة البلديات. وفي تونس تم بيع شركة قابس للأسمنت لشركة برتغالية بمبلغ 311 مليون دينار في الربع الأخير من عام 1999، وعرضت للبيع أيضاً شركتين متخصصتين في النسيج. كما تقرر في الأردن بيع 49 في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الملكية، وتم خلال عام 1999 بيع 40 في المائة من رأس مال شركة الاتصالات الأردنية إلى الشركة الفرنسية فرانس تليكوم.

**تاسعاً: التطورات في أداء الأسواق،** وفيما يتعلق بأداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات، أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 1999 تحسناً في الأداء العام لهذه الأسواق، إذ ارتفع المؤشر مقارنة مع عام 1998 بنسبة 9.8 في المائة. ويعود هذا التحسن إلى الأداء المتميز للأسواق المالية في كل من السعودية ومصر وتونس، ذلك أن مؤشرات أسعار الأسهم في باقي الأسواق شهدت انخفاضاً خلال العام. فقد ارتفع مؤشر الصندوق الخاص بسوق الأسهم السعودي بنسبة 31.7 في المائة، الأمر الذي يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط والإجراءات التي اتخذتها السلطات لتعميق السوق وتطويره، ومنها السماح للأجانب بالاستثمار في صناديق الأسهم المحلية البالغة اثني عشر صندوقاً، واعتزامها إنشاء جهاز جديد لتنظيم السوق الذي يتوقع له أن يوفر المزيد من الشفافية. كما ارتفع مؤشر الصندوق الخاص بسوق المال بمصر بنسبة 6.9 في المائة، وذلك نتيجة للإجراءات التي تم اتخاذها بهدف تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر وحماية الأسعار من التلاعب، شملت إعداد القواعد الخاصة بقيد الأوراق المالية وتأسيس صندوق ضمان التسويات وإلزام الشركات بتعزيز الإفصاح الكامل عن أي معلومات قد تؤثر على أسعار الأسهم. وارتفع مؤشر الأسعار الخاص بسوق تونس للأوراق المالية بنسبة 6.4 في المائة عاكساً بذلك الأداء والأرباح الجيدة للشركات المدرجة فيه.

ومن جهة أخرى، تراجعت أسعار أسهم باقي أسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة. وقد سجلت بورصة بيروت للأوراق المالية أعلى انخفاض بلغت نسبته 21.9 في المائة وذلك نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الفوائد المصرفية بالإضافة إلى الأزمة العقارية التي أثرت على شركة سوليدير، كبرى الشركات اللبنانية. وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الانخفاض بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء، ثم سوق مسقط للأوراق المالية. وبشكل عام تعاني هذه

الأسواق من قلة السيولة المتاحة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ومن انخفاض ربحية الشركات بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المعاملات في عدد منها.

وبالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، يظهر المؤشر المركب للصندوق أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية يقل عن الأداء الذي سجلته معظم الأسواق المالية الدولية ممثلة بمؤشرات أدائها. فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالأسواق المالية الناشئة تحسناً ملحوظاً بلغت نسبته 59.5 في المائة خلال نفس الفترة.



وقد شهدت أحجام أسواق الأوراق المالية العربية تحسناً كبيراً، فقد ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق بما نسبته 21.5 في المائة لتبلغ في نهاية عام 1999 حوالي 149.4 مليار دولار، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة فيها إلى 1634 شركة. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي تشكل ما نسبته 41.0 في المائة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية، حيث ارتفعت خلال هذا العام بنسبة 43.0 في المائة لتبلغ حوالي 61.1 مليار دولار. وجاء في المرتبة الثانية سوق المال بمصر، إذ تبلغ قيمته السوقية حوالي 33.0 مليار دولار، ثم سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة 20.2 مليار دولار. ومن جهة أخرى، تعتبر بورصة بيروت من أصغر أسواق الأوراق المالية العربية، حيث بلغت قيمتها السوقية في نهاية عام 1999 حوالي 1.9 مليار دولار، ثم بورصة تونس بحوالي 2.6 مليار دولار، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بحوالي 4.3 مليار دولار. وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة، فقد احتل سوق المال بمصر الترتيب الأول وبواقع 1033 شركة، ويشكل هذا العدد ما نسبته 63.2 في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية، وجاءت بورصة عمان للأوراق المالية في المرتبة الثانية بواقع 152 شركة، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بواقع 140 شركة.

#### جدول رقم (4) أسواق الأوراق المالية العربية 1999-1994

نسبة التغير بين عامي	1999	1998	1997	1996	1995	1994

1998، 1999							
21.49	149,400.43	122,971.53	145,186.91	107,766.47	84,564.83	72,523.66	القيمة السوقية (مليون دولار)
0.16	35,594.16	35,536.37	63,894.75	30,529.62	14,988.24	10,513.17	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
25.08-	11,865.52	15,837.26	35,856.03	26,621.45	9,590.30	3,150.05	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
13.00	1,634.00	1,446.00	1,184.00	1,091.00	1,081.00	1,089.00	عدد الشركات المدرجة
17.48-	23.86	28.92	43.90	28.28	17.71	14.49	معدل دوران الأسهم (%)
9.78	114.30	104.12	138.45	119.93	108.30	100.00	المؤشر المركب للصندوق

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية.

وفيما يتعلق بأحجام التداول، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية بنسبة طفيفة بلغت 0.2 في المائة لتبلغ 35.6 مليار دولار. وقد ارتفعت قيمة التعاملات في أربعة أسواق مالية، هي تونس ومصر والمغرب والسعودية، في حين انخفضت في باقي الأسواق، وخاصة في بورصة بيروت التي انخفضت فيها بنسبة 73.1 في المائة وسوق مسقط بنسبة 70.0 في المائة ثم سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 45.0 في المائة.

أما عن عدد الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية، فقد انخفض بنسبة 25.1 في المائة ليلعب حوالي 11.9 مليار سهم. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة في بعض الأسواق العربية خلال عام 1999، إلا أن انخفاض عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية كان له الأثر الكبير في انخفاض النسبة الإجمالية. ويشكل عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت ما نسبته 80.0 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في جميع أسواق الأوراق المالية العربية المدرجة، علماً بأن هذا العدد انخفض بنسبة 32.0 في المائة وبلغ خلال عام 1999 حوالي 9.5 مليار سهم.

#### أسواق الأوراق المالية العربية غير المدرجة في القاعدة<sup>(4)</sup>

تظهر مؤشرات أسعار الأسهم لأسواق الأوراق المالية العربية غير المدرجة في قاعدة البيانات أداءً متفاوتاً خلال هذا العام. ففي حين سجل أداء سوق بغداد وسوق فلسطين للأوراق المالية ارتفاعاً كبيراً خلال عام 1999، انخفضت مؤشرات الأسعار في سوق الأسهم في الإمارات وسوق الدوحة للأوراق المالية. فقد ارتفع مؤشر الأسعار في سوق بغداد للأوراق المالية خلال عام 1999 بنسبة 95 في المائة مقارنة مع العام الذي سبقه. ويعتبر هذا الارتفاع الأعلى بين أسواق الأوراق المالية العربية، يليه سوق فلسطين الذي ارتفع بنسبة 52.8 في المائة خلال هذا العام. في حين انخفض مؤشر أسعار بنك أبوظبي خلال عام 1999 بنسبة 17.9 في المائة ومؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 0.8 في المائة.

ومن جانب آخر، ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية في نهاية عام 1999 بنسبة 44 في المائة لتبلغ حوالي 5.5 مليار دولار، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى إدراج أسهم شركتي اتصالات قطر، والشركة الإسلامية القطرية للتأمين خلال هذا العام. كما ارتفعت هذه القيمة لسوق فلسطين للأوراق المالية بنسبة

(12) وهي الأسواق في كل من الإمارات وقطر والعراق والسودان وفلسطين والجزائر.

47.4 في المائة لتبلغ في نهاية عام 1999 حوالي 848.9 مليون دولار. وفي المقابل انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم في الإمارات بنسبة 16.0 في المائة لتبلغ حوالي 28.8 مليار دولار. كما بلغت القيمة السوقية لسوق بغداد للأوراق المالية في نهاية عام 1999 حوالي 382.7 مليار دينار عراقي.

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد شهدت سوق الدوحة للأوراق المالية ارتفاعاً في قيمة وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود المنفذة، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لعام 1999 مقارنة مع عام 1998 بنسبة 27.1 في المائة لتصل إلى 337.6 مليون دولار، وارتفع عدد العقود المنفذة بنسبة 80.2 في المائة ليصل إلى حوالي 14 ألف عقد مقابل 7.7 ألف عقد خلال عام 1998. وبالنسبة لعدد الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال عام 1999 حوالي 28.2 مليون سهم مقابل 3.1 مليون سهم لعام 1998. ويعزى هذا الفارق الكبير في عدد الأسهم المتداولة بين الفترتين للتعديلات التي طرأت على القيمة الاسمية للأسهم الشركات المدرجة في السوق وذلك تنفيذاً لتعديلات أحكام قانون الشركات التجارية بشأن تثبيت القيمة الاسمية للسهم في أي من الشركات المساهمة عند 10 ريالات قطرية. وبالنسبة لسوق فلسطين للأوراق المالية، بلغت قيمة التداول لعام 1999 حوالي 150 مليون دولار أي بزيادة نسبتها 119.8 في المائة عن عام 1998. وبلغ عدد الأسهم المتداولة 69 مليون سهم أي بزيادة نسبتها 313.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. كما بلغ عدد الصفقات المنفذة 10.6 ألف صفقة أي بزيادة نسبتها 39.2 في المائة مقارنة مع عام 1998. وفي سوق بغداد للأوراق المالية، بلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي 2.3 مليار سهم وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 29.8 مليار دينار أي بارتفاع نسبته 22.3 في المائة و121.8 في المائة على التوالي.

ملحق (1/8) : معدلات النمو في السيولة المحلية  
(1999-1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
9.29	7.68	10.28	9.65	9.25	8.05	مجموع الدول العربية
11.97	8.06	7.75	0.30	6.57	8.03	الأردن
11.44	4.19	9.05	6.86	10.18	7.91	الإمارات
4.30	16.56	7.85	3.10	7.43	5.96	البحرين
9.79	5.26	16.15	13.27	6.75	7.95	تونس
14.01	19.08	18.19	14.28	9.19	12.97	الجزائر
4.20	4.45	4.55-	7.41-	5.28	3.66	جيبوتي
6.77	3.70	5.22	7.68	2.92	2.84	السعودية
24.63	29.58	36.98	65.18	74.14	50.92	السودان
13.42	10.52	8.37	15.11	8.80	11.80	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
6.39	4.77	24.51	8.06	7.68	6.74	عمان
11.35	8.04	9.86	5.56	1.10	9.06	قطر
1.61	0.78-	3.89	0.60-	9.37	5.42	الكويت
11.07	16.08	19.34	27.79	16.45	25.33	لبنان
4.90	1.61	3.28	2.68	11.53	8.87	ليبيا
10.07	9.54	13.05	12.24	9.83	11.31	مصر
10.24	6.04	9.18	6.70	8.14	10.06	المغرب
2.15	4.15	8.00	5.06-	5.14-	0.53-	موريتانيا
13.78	11.72	10.70	8.57	48.51	31.64	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، النقد والائتمان في الدول العربية 1988-1998 وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، مارس 2000 .

ملحق (2/8) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

(1999-1994)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى		الائتمان المحلي (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية		
1999	1998	1999	1998	1999	1998	
13.02	28.95	0.00	0.00	26.47	4.92	الأردن
2.93	13.81	8.78	12.83	6.79	0.60	الإمارات
55.45-	19.72	20.10	18.78	19.30-	14.79	البحرين
12.15	2.36	9.01	6.41	23.23	10.43-	تونس
10.79	31.49-	25.15	9.32	39.57-	8.05-	الجزائر
2.73	4.06-	0.13	6.93	11.65	5.54-	جيبوتي
...	50.63-	...	27.50	...	20.17-	السعودية
9.23-	36.75-	28.26	20.28	7.86-	35.76-	السودان
18.88-	8.99-	4.60-	3.29-	13.92	13.30	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
3.18	11.18	0.16-	26.97	26.78	34.14-	عمان
29.68	6.41-	17.04	17.53	11.19	34.49-	قطر
2.78	12.99	0.73	5.33	8.12	7.54-	الكويت
0.68-	3.80	12.24	24.82	0.68	6.75-	لبنان
94.46-	1,033.45	13.92-	11.32	8.11	46.62	ليبيا
12.26	9.80	16.59	18.32	31.62-	27.37-	مصر
0.18	6.35	3.43	6.14	37.34	5.85	المغرب
10.17	45.12-	87.27-	66.33-	1,643.31	119.01	موريتانيا
1.43	6.06-	15.63-	34.01	77.75	23.32-	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق (3/8) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية  
(1999-1994)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى						الائتمان المحلي (صافي)										صافي الأصول الأجنبية									
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1999		1998		1997		1996		1995		1994		1999	1998	1997	1996	1995	1994		
						حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع								
0.6	2.2	2.2	2.6	5.1	0.0	0.4-	9.5	3.3	12.3	1.0	11.3	3.1-	8.9	1.1-	12.6	0.5	9.0	8.1	3.0-	7.1	10.2	1.8	2.6-	مجموع الدول العربية	
3.6-	2.0-	4.6-	1.8-	4.7-	3.6-	1.7	5.1	9.9	2.0	1.2-	2.4	2.2-	1.8	0.8-	8.7	1.3-	10.2	10.4	2.0	8.1	0.3	2.5	1.4	الأردن	
2.0-	8.5-	4.0-	2.9-	4.9-	0.8-	1.1	9.1	1.3-	12.3	0.7	14.2	2.6	10.3	4.1-	6.4	3.2	16.2	4.3	0.4	1.2-	0.6-	8.7	7.4-	الإمارات	
3.8	1.3-	1.6	4.8	16.0	6.2-	3.2	10.8	4.6	9.9	1.6	9.6	3.5-	3.0-	16.9	18.2-	6.1-	14.3	10.3-	8.0	3.4-	1.3	9.7	2.1-	البحرين	
3.9-	0.8-	2.9-	5.7-	2.5-	5.7-	0.9	10.8	1.0-	7.6	3.6	14.8	1.4-	15.1	1.3-	9.9	0.9-	8.8	2.9	1.6-	4.3	3.8	0.6-	4.8	تونس	
2.2-	11.3	12.3-	10.2-	12.7-	2.6	9.0	24.9	11.0	10.0	15.6	11.8	15.1-	11.1	9.1-	26.5	9.1-	4.1	8.6-	2.3-	18.7	13.4	4.7-	6.3	الجزائر	
0.7-	1.2	2.0	3.4-	2.2-	0.1	1.0-	0.1	2.1-	5.8	2.7-	3.0-	3.4	5.2	3.4	10.8	4.9	6.0	4.8	2.5-	3.5-	9.2-	3.3-	2.4	جيبوتي	
...	14.9	1.5-	2.7-	5.5	4.0	...	...	1.3-	8.6	1.2-	2.8	4.5-	3.5-	0.6-	2.8	4.1	9.0	...	19.8-	4.0	13.9	5.4	10.1-	السعودية	
33.8	127.5	109.9	242.7	326.5	213.6	14.1	16.3	9.0	12.6	8.5	15.0	0.0	59.3	0.0	32.7	10.0	28.5	25.5-	110.5-	87.9-	236.8-	285.1-	191.2-	السودان	
6.6	3.8	7.0-	2.2-	13.8-	16.2	8.2-	3.0-	1.1-	2.4-	4.6-	2.3	0.6-	2.3	1.5-	9.7	1.8-	14.5-	9.8	9.2	13.1	15.0	12.9	10.1	سورية	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
1.6-	5.4-	10.8-	1.1-	2.7-	1.8-	10.7-	0.2-	7.6	26.9	7.8-	29.1	1.3-	12.6	2.3-	7.0	3.3	12.9	8.2	16.7-	6.2	3.4-	3.3	4.3-	عمان	
10.3-	2.6	5.7-	1.7-	2.9-	5.6-	5.4-	19.2	3.1-	18.1	4.0-	13.5	4.6-	7.5	6.1-	1.9	8.5	7.4	2.5	12.7-	2.1	0.3-	2.1	7.3	قطر	
1.2-	4.8-	3.2-	1.5	4.6-	3.8-	2.7-	0.9	1.4-	6.0	2.7-	14.2	10.8-	1.3-	2.0-	10.7	1.4	9.2	1.9	1.9-	7.2-	0.8-	3.3	0.0	الكويت	
0.2	1.0-	1.9-	0.9	1.7-	0.5-	5.1	10.7	10.7	20.1	13.4	23.7	12.9	24.2	5.1	18.0	8.0	20.5	0.3	3.0-	2.5-	2.7	0.2	5.3	لبنان	
16.0	15.7-	36.1	3.6	5.1-	6.7-	17.6-	13.0-	5.4	9.6	22.5-	13.4-	5.0-	9.3-	1.0	7.3	2.3-	7.2	1.9	7.6	19.4-	8.3	9.3	8.4	ليبيا	
2.9-	2.3-	1.9-	4.7-	3.7-	4.6-	3.4	17.9	2.5	18.3	4.0	17.4	0.8-	14.0	0.1-	14.7	0.3-	11.7	5.0-	6.5-	2.4-	2.9	1.2-	4.2	مصر	
0.1-	1.7-	0.6-	3.1-	0.2-	29.5-	3.5-	3.7	0.8-	6.7	2.2	7.3	1.7	8.5	4.6	12.8	6.2	37.6	6.6	1.0	2.5	1.3	4.5-	2.0	المغرب	
8.4-	26.8	5.5	12.5-	36.8	10.1	39.5-	13.7-	41.1-	32.3-	44.5-	32.7-	60.6-	45.4-	28.9-	71.5-	6.8-	1.8-	24.3	9.6	35.3	52.8	29.5	8.8-	موريتانيا	
0.2-	0.9	7.7-	6.1-	4.1	4.4-	14.1-	12.3-	18.5	22.3	2.0-	2.3	7.1-	11.3-	13.0	23.3	33.6	34.8	26.3	11.5-	16.1	26.0	21.1	1.2	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق (4/8) : مكونات السيولة المحلية

(1999-1994)

(نسب مئوية)

1999		1998		1997		1996		1995		1994		
شبه النقود	النقود											
58.24	41.76	57.87	42.13	56.87	43.13	56.32	43.68	55.69	44.31	53.74	46.26	مجموع الدول العربية
73.66	26.34	73.22	26.78	70.55	29.45	70.26	29.74	66.17	33.83	63.93	36.07	الأردن
72.53	27.47	71.89	28.11	73.25	26.75	74.40	25.60	74.42	25.58	74.04	25.96	الإمارات
78.22	21.78	80.51	19.49	78.39	21.61	77.53	22.47	77.03	22.97	74.42	25.58	البحرين
57.12	42.88	55.17	44.83	55.94	44.06	54.41	45.59	54.37	45.63	55.64	44.36	تونس
39.40	60.60	36.82	63.18	37.90	62.10	35.62	64.38	35.02	64.98	33.77	66.23	الجزائر
41.07	58.93	42.19	57.81	42.44	57.56	39.22	60.78	42.04	57.96	37.98	62.02	جيبوتي
47.98	52.02	50.27	49.73	48.10	51.90	48.58	51.42	48.15	51.85	46.13	53.87	السعودية
34.24	65.76	36.77	63.23	36.36	63.64	33.74	66.26	41.00	59.00	38.97	61.03	السودان
33.86	66.14	32.49	67.51	30.96	69.04	30.01	69.99	25.69	74.31	25.59	74.41	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
77.53	22.47	76.41	23.59	73.50	26.50	69.26	30.74	68.98	31.02	66.46	33.54	عمان
83.92	16.08	81.93	18.07	80.88	19.12	80.24	19.76	80.02	19.98	78.77	21.23	قطر
82.14	17.86	84.87	15.13	83.62	16.38	83.05	16.95	83.93	16.07	83.30	16.70	الكويت
94.98	5.02	94.94	5.06	94.47	5.53	94.00	6.00	93.18	6.82	92.69	7.31	لبنان
28.14	71.86	26.53	73.47	25.14	74.86	29.62	70.38	29.10	70.90	25.47	74.53	ليبيا
79.63	20.37	79.27	20.73	79.23	20.77	79.23	20.77	79.17	20.83	79.22	20.78	مصر
37.95	62.05	38.64	61.36	39.01	60.99	38.17	61.83	37.21	62.79	36.08	63.92	المغرب
13.27	86.73	15.94	84.06	34.11	65.89	34.31	65.69	30.04	69.96	27.75	72.25	موريتانيا
45.37	54.63	46.02	53.98	44.24	55.76	41.87	58.13	33.89	66.11	16.43	83.57	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق ( 5/8 ) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية  
(1998 و 1999)

(1)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الإجمالي المحلي (عملة محلية)		نسبة التغير		1999		1998		
1999	1998	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
		4.6		304,924.0		291,452.4		مجموع الدول العربية
111.1	101.0	12.4	12.4	8,296.1	5,881.9	7,378.3	5,231.2	الأردن
58.3	58.4	9.8	9.8	30,377.1	111,560.0	27,661.5	101,587.0	الإمارات
89.6	92.9	3.3	3.3	5,933.5	2,231.0	5,744.4	2,159.9	البحرين
38.6	38.8	4.0-	9.2	7,677.4	9,616.0	8,000.0	8,808.0	تونس
31.0	31.1	0.5-	14.3	14,253.1	987,941.0	14,323.3	864,454.0	الجزائر
51.3	50.2	4.8	4.8	270.1	47,999.0	257.7	45,790.0	جيبوتي
47.2	49.3	3.8	3.8	65,710.5	246,086.0	63,295.6	237,042.0	السعودية
5.0	4.8	11.6	21.2	566.0	1,455,740.0	507.0	1,201,130.0	السودان
38.5	34.0	17.7	17.7	6,828.7	315,826.0	5,803.0	268,388.0	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
38.0	39.7	5.7	5.7	5,937.6	2,283.0	5,617.2	2,159.8	عمان
69.4	72.5	13.8	13.8	8,463.9	30,808.5	7,440.1	27,082.0	قطر
82.3	96.7	1.3-	0.5-	24,427.0	7,430.2	24,753.1	7,464.5	الكويت
177.0	159.8	12.4	12.3	29,190.7	44,005.0	25,974.8	39,170.0	لبنان <sup>(2)</sup>
49.6	54.9	11.7-	7.7	15,340.8	7,081.3	17,378.6	6,577.8	ليبيا
68.3	68.4	7.5	7.8	60,798.2	206,592.2	56,548.2	191,585.4	مصر
57.1	52.7	0.4	9.4	19,515.4	196,852.0	19,438.0	179,899.0	المغرب
18.2	17.8	0.4-	8.9	159.1	35,799.0	159.8	32,888.0	موريتانيا
18.0	20.4	0.6	14.4	1,178.8	189,845.0	1,171.8	165,979.1	اليمن

(1) لا تشمل على ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) .

(2) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية (مارس 2000)

ملحق ( 6/8 ) : القواعد الرأسمالية  
للمصارف التجارية العربية  
(1998 و 1999)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		1999		1998		مجموع الدول العربية
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
5.5		52,918.6		50,174.2		
11.5	11.5	1,857.0	1,316.6	1,666.1	1,181.3	الأردن
6.8	6.8	8,688.9	31,910.0	8,136.7	29,882.0	الإمارات
1.8	1.8	690.4	259.6	677.9	254.9	البحرين
4.1-	9.1	2,056.1	2,575.3	2,144.4	2,361.0	تونس
6.8-	7.0	1,023.7	70,960.0	1,098.9	66,319.0	الجزائر
6.8	6.9	54.6	9,709.0	51.1	9,082.0	جيبوتي
5.2	5.2	11,305.2	42,338.0	10,750.1	40,259.0	السعودية
11.5	20.3	95.3	244,640.0	85.5	203,384.0	السودان
20.5	20.5	1,056.8	48,878.0	877.3	40,576.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
6.7	6.7	1,181.3	454.2	1,106.9	425.6	عمان
13.7	13.7	1,480.6	5,389.4	1,302.3	4,740.4	قطر
1.0	1.9	4,924.1	1,497.8	4,874.2	1,469.9	الكويت
11.1	11.0	2,666.0	4,019.0	2,400.5	3,620.0	لبنان <sup>(1)</sup>
9.7-	10.1	1,442.4	665.8	1,597.4	604.6	ليبيا
10.0	10.4	11,282.3	38,337.2	10,252.4	34,735.0	مصر
0.9-	8.1	2,885.5	29,106.0	2,910.5	26,937.0	المغرب
4.8-	4.0	111.9	25,169.0	117.6	24,203.0	موريتانيا
6.4-	6.5	116.5	18,766.6	124.4	17,615.5	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

ملحق ( 7/8 ) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص  
للمصارف التجارية العربية  
(1998 و 1999)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		1999		1998		مجموع الدول العربية
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
6.6		217,875.1		204,348.5		
4.8	4.8	5,712.6	4,050.2	5,448.8	3,863.2	الأردن
7.7	7.7	30,027.5	110,276.0	27,887.3	102,416.0	الإمارات
11.9	11.9	3,464.4	1,302.6	3,096.3	1,164.2	البحرين
3.9-	9.3	9,293.7	11,640.3	9,672.8	10,649.7	تونس
11.3	27.9	13,482.2	934,505.0	12,109.2	730,826.0	الجزائر
1.0	1.0	236.3	42,002.0	233.9	41,571.0	جيبوتي
1.0	1.0	43,308.4	162,190.0	42,898.5	160,655.0	السعودية
56.1	1.7-	170.2	435,820.0	109.0	443,362.0	السودان
3.8	3.8	1,629.1	75,345.0	1,570.1	72,617.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
7.8	7.8	7,000.5	2,691.7	6,495.2	2,497.4	عمان
8.5	8.5	4,403.1	16,027.4	4,056.7	14,766.5	قطر
4.2	5.1	18,319.1	5,572.3	17,585.0	5,302.9	الكويت
12.4	12.4	13,926.4	20,994.0	12,387.9	18,681.0	لبنان <sup>(1)</sup>
5.7-	15.1	8,641.7	3,989.0	9,159.8	3,467.0	ليبيا
19.8	20.1	39,535.7	134,342.4	33,011.7	111,843.6	مصر
0.5	9.5	18,194.8	183,531.0	18,109.3	167,602.0	المغرب
7.8	17.9	207.7	46,740.0	192.6	39,633.0	موريتانيا
0.8-	12.7	321.7	51,815.8	324.4	45,956.7	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/8) .